قانون الأول من حزيران عام ١٩٧٢ لتأميم شركة نفط العراق (I.P.C)

الباحث. صفاء كاظم عباس
أ.م.د. علي خيري مطرود

قانون الأول من حزيران عام ١٩٧٢ لتأميم شركة نفط العراق (I.P.C)

الباحث. صفاء كاظم عباس

أ.م.د. علي خيري مطرود

المقدمة:-

شكل النفط ومنذ اليوم الاول لاكتشافه عاملاً رئيساً ومهماً اسهم بصورة اساسية في اعادة رسم الكثير من مصائر الدول واقدارها، في مختلف بقاع العالم، فقد خلف سعي الدول الكبرى للحصول على ذلك المورد الحيوي أنماطا مختلفة من العلاقات البينية بين الدول المنتجة له والمستهلكة, تنقلت من التبعية الى الاحتلال المباشر الامر الذي ترتب عليه اعادة بناء المسار الوجودي والتاريخي للعالم بصورة عامة والدول المنتجة بصورة خاصة.

وفي ظل تلك الحقيقة فان النفط خرج عن كونه مورداً اقتصاديا مجرداً ليتحول الى عامل متحكم في مختلف انماط العلاقات العالمية الاخرى وفي مقدمتها السياسية , ويظهر ذلك جليا في محاولات توظيف هذا المورد لتحقيق مصالح وغايات ذاتية او عامة ذات ابعاد سياسية اكثر منها اقتصادية كما هو حاصل في اغلب دول العالم اليوم .

وتعد حركة التأميم من المضامين الرئيسية التي حاولت العديد من الدول خاصة بلدان العالم الثالث التشبث بها للسيطرة على مواردها والخلاص من الاستغلال الاجنبي، إلا أن تلك الحركة وفي المجال النفطي على وجه الخصوص كانت محدودة خاصة بعد فشل حركة التأميم التي قام بها الدكتور مصدق في ايران عام ١٩٥١، لذلك اعتبر العديد من المختصين في شؤون النفط والاقتصاد ان إقدام الحكومة العراقية كانت خطوة خطيرة وغير محسوبة ولا يمكن التكهن بعواقبها وانتظر العديد سقوطها او على الأقل احتوائها بشكل أو بأخر من قبل شركات الكارتل الدولي.

- **اختلاف وجهات النظر بين الحكومة العراقية ووفد شركة الـ (I.P.C)**

بعد ان فشلت الحكومة العراقية في الوصول إلى نتائج مرضية مع الشركات المنتجة للنفط في العراق، وبعد مناقشات طويلة أتسمت بأختلاف وجهات النظر بين الطرفين كان من الطبيعي أن لا يصلا الى حل مرض لكل منهما وجاء رد رئيس وفد الشركات بالتحفظ

على مطاليب الوفد العراقي وعدم رغبته بالأستمرار بالمفاوضات [١]،الأمر الذي دفع رئيس الوفد العراقي تأكيده على عدم جدوى الأستمرار بالمفاوضات وأن باستطاعة ممثل وفد الشركات مغادرة العراق وبالفعل غادر الوفد الأجنبي بعد أن فشلت المفاوضات بين الجانبين وعدم التوصل الى نتيجة تذكر [٢] .

ومن أجل ممارسة ضغط اكبر على الشركات فقد كشف العراق اتصالاته مع الاتحاد السوفيتي لضمان موقفهم ولم يكتف العراق بذلك بل سعى لكسب فرنسا التي كان لها علاقات جيدة أيجابية معه ولديها مصالح نفطية في شركة نفط العراق (I.P.C)، وأبدت الحكومة العراقية أستعدادها لضمان المصالح الفرنسية في العراق مع مراعاة وضعها في الثروة النفطية الأمر الذي لاقى ترحيباً كبيراً من لدن فرنسا[٣] .

وعلى أثر هذه التطورات وجهت الحكومة العراقية أنذاراً الى الشركات في السابع عشر من آيار ١٩٧٢مع إعطائها مهلة أسبوعين للأستجابة للمطالب التي تقدمت بها الحكومة العراقية أثناء المفاوضات جاء فيه :-

١. الاستجابة السريعة لطلب الحكومة العراقية لرفع معدلات الانتاج إلى الطاقة القصوى للأنابيب وان تبادر الشركات فوراً لاتخاذ الأجراءات التي تعكس هذا الاتجاه.
٢. ان تقوم الشركات بالالتزام مع وزارة النفط من اجل وضع منهج أنتاجي ثابت وطويل الأمد وفق الأسس العلمية من الحقول النفطية وأظهار البوادر الإيجابية لتحقيق هذا الهدف.
٣. على الشركات تقديم عرض ايجابي للمطاليب التي قدمتها الحكومة اثناء المفاوضات الأخيرة [٤] .

وأكد البيان أنه رغم أدراك الحكومة لممارسة الشركات لسياسة التسويف والمماطلة وأنعكاس هذه السياسة على وفد المفاوضات المشارك والذي أدى إلى الأضرار بالأقتصاد الوطني إلا أنه بالنتيجة سيتم وضع حد لهذه السياسة التي أطالت أمد المفاوضات وأوصلتها الى طريق مسدود[٥] ، لذلك كانت الحكومة تمهل هذه الشركات من باب التحذير لكي تُنظر الى مطالب العراق وأن على شركات النفط أن تفهم ذلك [٦] .

وقررت الحكومة العراقية وضع حد نهائي لتلك المفاوضات وشهد أخر يوم من شهر آيار عقد الجلسة التاسعة والأخيرة في مساء ٣١/آيار ١٩٧٢ في مبنى المجلس الوطني،تقديم عرض جديد من قبل الشركات لا يختلف من حيث الجوهر عن عروضها السابقة، وحينما لم يتم التوصل لأتفاق نهائي بين الطرفين وجه رئيس الوفد العراقي مرتضى سعيد[٧] كلامه لوفد الشركات بالقول " **إذا كان الوفد غير قادر على تقديم عرض لا يحمل في طياته التعويض فلا جدوى من الأجتماع** "[٨] ، الأمر الذي دفع برئيس وفد الشركات السيد جوفري غلبرت ستوكيل (Jwfry ghlbrt stwkwyl) طلب موعد ثان قائلاً " **هل أفهم من ذلك أن بأستطاعتي أن أطلب في الساعة الحادية عشرة من صباح الغد موعداً جديداً للمفاوضات** " غير ان رئيس الوفد العراقي رفض مسألة تحديد موعد جديد فرد عليه قائلاً " **أبداً لا يمكن ذلك أننا سننتظر حتى الساعة الحادية عشرة من صباح غد الخميس لأستلام موافقتكم على مطالبنا وفي الساعة الحادية عشر والخمس دقائق سنرفض أي شيء وسنقوم بأتخاذ الخطوات الضرورية التي نراها ملائمة لمصالحنا الوطنية** " فما كان امام ستوكويل سوى الإجابة بأنهم سيحاولون " **دراسة الموضوع هذه الليلة وأذا كان لدينا عرض سنخبر وزير النفط بذلك** " وهكذا أنتهت أخر جلسة للمفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية النفطية العاملة في العراق ، وعليه اقدم العراق لتأميم القطاع النفطي في البلاد. [٩]

- **<u>التأميم في إطار القانون الدولي</u>**

يعني التأميم وفق المختصين بالقانون الدولي والأقتصاد" **نقل الملكية من ممتلكات وحقوق خاصة معنية بالذات الى الدولة بعمل تشريعي للمصلحة العامة وبغرض استغلالها أو السيطرة عليها من جانب الدولة أو توجيهها لتحقيق هدف جديد تعينه الدولة**"[١٠] .

وقد أفضى هذا التعريف الى عناصر اساسية استند عليها هي:-

١. نقل الملكية أو الحقوق الخاصة الى ملكية الدولة وبعمل تشريعي.
٢. إن هدف التأميم هو تحقيق مصلحة عامة.
٣. أن تعين بالذات الحقوق والممتلكات الواجب نقلها الى حوزة الدولة.

ويعد مبدأ التأميم تغيراً جذرياً في العلاقات بين البلد المنتج والشركات الأجنبية يتمثل في تغيرها بصورة كاملة إذ لم يعد الأمر مجرد مطالبة بزيادة العوائد النفطية وتحسين شروط الأمتياز او المشاركة ، بل أصبح نمطاً مختلفاً وأعلاناً عن بداية مرحلة جديدة[١١] ، تتمثل في السيطرة الفعلية للدولة على هذه المرافق وأبعاد المستثمرين السابقين بشكل نهائي و حصول الدولة على كامل قيمة النفط المصدرة بدون ذهاب أي جزء منها الى الشركات الأحتكارية وهذا لا يتم إلا عن طريق التشريعات الوطنية ذات الطابع المستقل[١٢] .

فضلاً عن أن التأميم يمثل قطع الأرتباط مع هذه الشركات من الناحية الإدارية ، مما يمكن للبلد من تصريف شؤون النفط وفقاً لمقتضيات مصلحته العامة ومن ثم إيجاد أفضل السبل لأستغلاله بصورة كاملة كذلك يستوجب في التأميم الأستثمار المباشر وتدريب الكوادر النفطية وربط الموارد النفطية والقطاع النفطي بالاقتصاد القومي وخطط التنمية [١٣] ،كما يقتضي قيام الحكومة الوطنية بتقديم التعويض المقبول عن المصالح المتضررة [١٤] .ويعد أجراء الدولة في التأميم صميم حقوقها ذات السيادة في التصرف بثروتها[١٥] . لأن الدولة عندما تقوم بعملية التأميم فهي بذلك تمارس **(أختصاصاً يعترف به القانون الدولي العام استنادا الى ما تملكه من حق السيادة الأقليمية)** [١٦] .

ووفقاً لتلك المعطيات وبعد أن شعرت الحكومة العراقية بأن مفاوضاتها مع الشركات الأجنبية لن تأتي بأي نتائج حاسمة فأنها شرعت بأصدار القوانين والتشريعات الخاصة بتأميم القطاع النفطي ومن بينها: قانون الأول من حزيران ١٩٧٢ لتأميم شركة IPC.

<u>قانون الأول من حزيران ١٩٧٢ لتأميم شركة IPC</u>

مما لا شك فيه ان تجربة تأميم النفط العراقي تعد من التجارب المهمة في المنطقة سعت من خلالها الحكومة إلى اعادة رسم طبيعة الأستثمار النفطي في البلاد وحصر ملكيته بيد الحكومة ، وهذا ما دفع بعض الكتاب لوصفها بأنها " **الأشد وقعاً على المصالح الأجنبية**"[١٧] ،فعمدت الحكومة العراقية الى اجراء دراسة شاملة للواقع الأقليمي والعالمي لتحديد فرص نجاح التجربة من عدمها، وأخذة بنظر الأعتبار كل الأحتياجات اللازمة لأنجاح قرار التأميم، بما في ذلك دراسة التجارب السابقة لا سيما تجربة الدكتور محمد

مصدق[١٨] في ايران عام ١٩٥١،وحللت أسباب فشله في الأستمرار بما قام به والتأمر الأجنبي والداخلي الذي قام ضده ، وأستنباط النتائج المتعلقة للإفادة منها[١٩] .

ومن أجل الأعداد لعملية التأميم، استغل الجانب العراقي المدة التي كانت تجري فيها المفاوضات مع الشركات الأجنبية للأعداد لخطة التأميم البديلة إذ كان المسؤولون والخبراء النفطيون العراقيون يجتمعون بصورة دورية لبحث موضع التأميم وأقرار صورته النهائية [٢٠] .

وبناءً على تلك التطورات أقدم مجلس الوزراء العراقي في الساعة العاشرة والنصف من صباح الأول من حزيران عام ١٩٧٢،على عقد أجتماعٍ مشتركٍ مع "مجلس قيادة الثورة" في مبنى القصر الجمهوري برئاسة أحمد حسن البكر، وبدأ الأجتماع بمناقشة ما تم تحقيقه في المفاوضات السابقة مع الشركات الأجنبية وأصرارها على عدم التجاوب مع المقترحات العراقية، ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية وطوال خطابه لم يشر الى كلمة "تأميم" وعبر عنها بأسلوب أخر فيما صرح قائلاً " **وفي ضوء ذلك فأن الحكومة قد قررت أصدار كل التشريعات اللازمة التي تضمن حقوق الشعب وتحافظ على ثروته النفطية**"[٢١] ،وقد أسهم عدم الحديث بصورة مباشرة الى زيادة حدة الإرباك في الفهم لدى بعض الوزراء ومنهم وزير الزراعة السيد نافذ جلال الذي وجه سؤاله لرئيس الحكومة قائلاً " **سيادة الرئيس، حديثكم معنا قيم ومفيد ، ولكن ما الذي سيحدث، فأجابه الرئيس: (كاكا وتعني أخ باللغة الكردية) ، ألم تفهم ما أعنيه، سنؤمم النفط هذا اليوم** "[٢٢] .

وأخذت الحكومة العراقية كل الأحتمالات اللازمة وأتخذت في الأيام التي سبقت التأميم قراراً مهماً بتحويل موجودات العراق من العملة الصعبة في البنوك الأجنبية، الى بنوك أخرى لا تقع تحت هيمنة الشركات والدول التي سيمسها قرار التأميم تحسباً لمخاطر حجزها من جانب تلك الشركات والدول كما فعلت بريطانيا وفرنسا مع مصر أبان تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ [٢٣]، ومن المحتمل ان الاصول العراقية تم نقلها الى باريس، فقد زار وفد من رجال الاعمال الفرنسيين بغداد نهاية آيار عام ١٩٧٢ لإفتتاح اولى الخطوط الجوية الفرنسية والمباشرة برحلات باريس–بغداد، وكان من بين الوفد الفرنسي اثنين من رؤساء المؤسسات المالية الفرنسية العربية احدهما رئيس بنك اتحاد البنوك العربية الفرنسية (U.B.A.F) والثاني رئيس ابنك الفرنسي العربي (B.F.A)،والذي اثار وجودهم تكهنات لدى البريطانيين

والامريكان بأن الفرنسيين قد عرضوا تسهيلات إتمانية للعراق في حال تأميم الـ (I.P.C) [٢٤] ، هذه الزيارة ربما تكون قد عكست استراتيجية الحكومة العراقية من خلال لقائها للسفير الفرنسي في بغداد السيد بيير سيرليس (Pierr Cerles) وبمندوب (C.F.B) في بغداد السيد رولاند باريل (Roland Bareille)، والتي رحبت بها فرنسا التي كانت تُعاني من عجز مالي يُقدر بـ (٦,١ مليار فرنك) من خلال سعيها لتقويم الاختلال الحاصل في ميزانيتها[٢٥] ، ومن هذا المنطلق سعت باريس لأجل ان يكون لها النصيب الأوفر للحصول على اكبر نسبة ممكنة من المقاولات وتنفيذ المشاريع في العراق، فضلاً عن الحفاظ على حصتها النفطية والمقدرة بـ (٢٣,٧٥%) من أسهم شركة نفط العراق [٢٦] ،وعمدت الحكومة العراقية لإتخاذ كل ما من شأنه الدعوة إلى تحرير الأقتصاد العراقي [٢٧] .

وبعد مناقشات في الأجتماع الأنف الذكر وضعت خطة التأميم وفق مجموعة من العوامل أهمها [٢٨] :

١. كان ممكننا أن تضع الخطة القيام بعمليات التأميم للثروة النفطية في الحقول الشمالية والجنوبية في الوقت نفسه ، أي أن يتقرر التأميم الفوري لكل عمليات الشركات في الشمال وكل عملياتها في الجنوب.
٢. وجود بديل ثان من خلال اتجاه عمليات التأميم الى المناطق الشمالية أو الجنوبية ولكن وفق أهداف جزئية ومدروسة في تحرير بعض المناطق النفطية هنا وبعض المناطق هناك،وأن يكون التأميم لحصة ما من رأس المال وهذا البديل يمكن أن يكون ذو معنويات وأشكال مختلفة مثلاً:-

أ. تأميم جزئي في الشمال (لنسبة من أسهم شركة نفط العراق المحدودة) وتأميم جزئي في الجنوب (لنسبة من أسهم شركة نفط البصرة).

ب. تأميم جزئي في الشمال فقط (وكان هذا بالفعل أقصى ما ذهبت إليه بعض التقديرات).

ج. التأميم يمكن أن ينطبق كمجرد نسبة عامة تضمن الهيمنة،ويمكن أن تحدد النسبة التي ينطبق عليها التأميم وفق اختيارات سياسية،فتؤمم مثلاً حصة الشركات الأميركية فقط.

٣. كان هناك بديل ثالث هو أن تقوم خطة التأميم بالتركيز في هذه المرحلة على أحدى "القلعتين" (في الشمال أو في الجنوب) بهدف الأستيلاء عليها بالكامل، وتأجيل الصدام مع القلعة الأخرى الى مرحلة ثانية وفي هذه الحالة كان لا بد من تحديد اذا ما كان الشمال هو الأنسب أو الجنوب لعملية التأميم الشامل في المرحلة الاولى.

وفي مناقشة لهذه العوامل والبدائل المتاحة إختارت الحكومة العراقية البديل الأخير وبالتحديد اختيار الشمال لعملية التأميم ولم يشمل عمليات شركة نفط البصرة لإعتبارات عدة من بينها :-

١. في حالة التأميم الكامل للشمال والجنوب في آن واحد ستكون الشركات في وضع لم يعد لديها شيء تفقده أو تخشى على مصيره،وهو الوضع الذي يدفع صاحبه الى حرب بلا حدود، إذا ما علمنا ان الشركات صاحبة الأمتياز في العراق ممثلة لمعظم شركات الكارتل الدولي [٢٩]هذا من جانب، من جانب أخر لم تكن هناك مشكلة في اصدار قانون للتأميم ولكن تكمن المشكلة الحقيقية في قدرة الدولة على تنفيذ هذا القانون،فتسويق النفط المؤمم- تنفيذاً للقانون- يتطلب فض الأشكالات القانونية فمشروعية التأميم عند الأطراف المتعامل معها تتوقف مثلاً على تعويض رأس المال المؤمم، وطالما أن هذه المشاكل لم تسوَّ فأن التعامل مع الاسواق الخارجية يبقى عرضة للضغوط كون أن التسويق للنفط العراقي لن يكون في الدول الأشتراكية أساساً[٣٠].

٢. أما في حالة التأميم الجزئي للشمال والجنوب فمن الممكن تحقيقه كون الشركات لم تفقد كل شيء، وفي الوقت نفسه فإن بقاء الشركات في الشمال والجنوب سيضمن استمرار الأنتاج والتسويق مما يقلل مخاطر الخطوة العراقية،هذا في حال عدم شروع الحكومة القيام بالتأميم الكامل والاكتفاء بأرباك الشركات وشل أرادتها في أتخاذ قرارات مضادة وموحدة وكان رد فعل الشركات لن يختلف في هذه الحالة كثيراً عن موقف التأميم الكامل ومن ثم لن يتحقق ما يقال عن ضمان الاستمرار بالانتاج والتسويق ، اي لا تقل المخاطر الفنية والاقتصادية بحيث حتى لو كان التأميم جزئياً

فأنه سيفقد الشركات في الشمال والجنوب خصوصيتها وسيحد من قدرتها على التخطيط المستقل والتدبير [٣١] .

٣. البديل الأخير **(تأميم نفط الشمال بالكامل وتأجيل نفط الجنوب بالكامل)** فأنه البديل الأمثل فقد وضحت كل من النقاط السابقة بعض الحيثيات كون الشركات وفق هذا الأختيار لها قلعة مستقلة اي في قبضتها شيء حقيقي **(هو شركة نفط الجنوب)** ولها مصلحة حقيقية في استمراره مما سيولد تردد قبل كل قرار تتخذه ضد الحكومة ، هذا التردد سيضع الحكومة العراقية في موقف قوة لانتزاع أعتراف الشركات بقانون التأميم وفي مناقشات التسوية والتعويض ، ومن ناحية أخرى تكون الشركات حريصة على أستمرار موقفها في الجنوب منتجاً ومصدراً، فأن الخزانة العراقية ستحصل ايضاًعلى عوائدها المستحقة مما يزيد قدرتها على الأستمرار في حالة التعثر في تسويق نفط الشمال المؤمم [٣٢] .

وفي اثناء تلك المناقشات برز مقترح الأبقاء على حصة فرنسا وأستثنائها من قرار التأميم لأسباب عدة من بينها طبيعة الموقف الفرنسي تجاه القضايا العربية من جهة ومحاولة للأفادة منها في ضرب باقي الشركات الأخرى، وفعلاً طُلب من وزير النفط سعدون حمادي والوكيل الأول فاضل الجلبي[٣٣] اعداد مسودة القانون وفقاً لهذا المقترح،ولكن سرعان ما طرح الوكيل الأول لوزارة النفط تساؤلا حول الوضع القانوني لأي اتفاق مع فرنسا على اعتبار ان العراق سبق وأن وقع عقد أمتياز مع شركة نفط العراق بصفتها شركة قابضة من دون وجود علاقة تعاقدية مع الشركات المالية بصورة منفردة وهي الشركات الأميركية والبريطانية والهولندية بالأضافة الى الفرنسية ومع أن التأميم هو من أختصاص الدولة وفقاً للقانون الدولي،فأن أي أعلان لأجراء يفضل شريكاً معنياً لاسباب سياسية قد يخلق مشاكل قانونية لقرار التأميم ، ضارباً مثالاً لقضية قانونية رفعت ضد الحكومة الليبية اثناء استيلاء ايران على الجزر الثلاثة التابعة للأمارات العربية فأقدمت ليبيا على تأميم الحصة البريطانية في احد المشاريع المشتركة مع الامريكيين وذلك جزاء لموقف بريطانيا في دعم ايران لأحتلال تلك الجزر في الخليج العربي [٣٤] .

ولتجاوز تلك الأشكالية نصح الخبراء بضرورة تأميم مجموعة شركة نفط العراق بكاملها من دون استثناء وان بوسع العراق بعد ذلك ان يعقد اتفاقا جانبياً مع الشركة الفرنسية يجري بموجبه قيام هذه الشركة بسحب حصتها من شركة نفط العراق وفقا لشروط لا تتضمن تأميم حصة الشركة الفرنسية ويمكن ترتيب ذلك بواسطة عقد خاص أو مشروع مشترك بين شركة النفط الوطنية العراقية والشركة الفرنسية ، وقد أتخذ القرار بتوقيع عقد مع الشركة الفرنسية أمده عشر سنوات مع تعيين فاضل الجلبي كمفاوض رئيسي مع ممثل شركة رولاند دي مونتاغو (Roland de Montagu)،وعلى هذا الأختيار صممت الخطة[٣٥] ،وقد وافق المجلس بالأجماع على المشروع المقدم ولا شك ان البعض أدرك يومها طبيعة الحسابات والمناورة المرحلية بتأجيل موضوع شركة نفط البصرة،ولا شك أن البعض أيضاً كان يرى ان خطوة تأميم الشمال لوحده هو مخاطرة كبيرة أكثر من اللازم [٣٦] .

وفي الساعة الثانية عشر ظهراً كان ممثلوا لجنة المتابعة يصلون الى مكتب شركة نفط العراق في بغداد لاستلامه وفي الوقت نفسه وصلت لمحافظ كركوك رسالة تلغراف فيها جملتين فقط هما:

أ. ثروتنا أصبحت لنا.

ب. أحد اعضاء القيادة سيصل إليكم لاستلام المهمات المتعلقة بالموضوع.

وفي ذات الوقت كان غانم عبد الجليل يستعد للأقلاع بطائرة خاصة للإشراف المباشر على الأمور لإدارة الشركة الجديدة من مقرها في كركوك ووصل قبل إعلان بيان التأميم برفقة بعض الفنيين من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية من بينهم محمد جابر حسن المدير العام للدائرة الفنية في وزارة النفط بالإضافة الى طارق عزيز المدير العام للحفر والإنتاج في شركة النفط الوطنية [٣٧].

وعلى الفور بادر محافظ كركوك الى التصرف حيث تولى نقل الأجانب وكان عددهم ستة وعشرين شخصاً من مقر الشركة – كأجراء وقائي – الى فندق كركوك وقد عرضت عليهم الإدارة العراقية الجديدة أن يواصلوا عملهم في الشركة ولكنهم رفضوا فأُتخذت تجاههم اجراءات الترحيل [٣٨]،وكان العراقيون يمثلون حوالي ٩٣% من مجموع موظفي شركة نفط

العراق المحدودة مما جعل إدارة عمليات الشركة الجديدة تسير بسلاسة ويسر تامين[٣٩]،والجدول أدناه يمثل لنا عدد موظفي الشركة لدى التأميم.

الموظفون على ملاك الشركة	كركوك	محطة ضخ تي 3	محطة ضخ تي 1	المجموع
الاجانب	٢٠	–	١	٢١
العراقيون	٣٢٤	٤٢	١١	٣٧٧
المجموع	٣٤٤	٤٢	١٢	٣٩٨
موظفون من شركات المقاولة				
الاجانب	٦	–	–	٦
العراقيون	٧	–	–	٧
المجموع النهائي	**٣٥٧**	**٤٢**	**١٢**	**٤١١**

جدول رقم (١) عدد موظفي شركة نفط العراق المحدودة عند تأميمها

كما أن الموظفين الأجانب كان الكثير منهم يعملون في الوظائف الثانوية بالنسبة للعمليات النفطية كأطباء (٢) وممرضات (٣) ومعلمة (١) والادارة (٢) ، الدوائر الهندسية والتشغيلية (١٠) ، الميزانية والحسابات (٣) ،والمقاولون (٥) مما يصبح المجموع (٢٦) موظفاً اجنبياً [٤٠] .

وعلى أي حال وصلت الطائرة الخاصة التي تقل غانم عبد الجليل ومستشاريه من كبار الفنيين بوزارة النفط الى مطار كركوك في حوالي الساعة الخامسة عصراً وعلى الفور انتقلوا الى مقر إدارة شركة نفط العراق يصطحبهم محافظ كركوك الذي قدم تقريراً مختصراً عن الأجراءات المتخذة وهو في طريقه الى الشركة،وفي مقر الشركة،عقد الأجتماع في غرفة قريبة من مكتب مدير الشركة وحضر الاجتماع كبار الموظفين العراقيين،فأبلغ غانم عبد الجليل كل المجتمعين بقرار تأميم عمليات شركة نفط العراق، وأنهم أصبحوا منذ هذه اللحظة موظفين يعملون في خدمة الدولة، ثم شرح المهمات التي تواجه كل مسؤول عراقي في

الشركة وطلب من الجميع الأستمرار بأعمالهم وتحمل مسؤولياتهم [٤١]. وبعد الأجتماع أصدر الرئيس المنتدب غانم عبد الجليل قرارين فيما يتعلق بالعمليات النفطية:

القرار الأول: يحتفظ كل موظف بنفس الصلاحيات السابقة الى حين صدور صلاحيات أو تعليمات جديدة.

القرار الثاني: الأستمرار في الأنتاج بنفس المعدل الذي كان سائداً قبل قرار التأميم مباشرة والذي يقدر بحوالي (٣٥,٣ مليون طن سنوياً) [٤٢] .

وفي الوقت نفسه تم استدعاء السفير السوري في بغداد الى مبنى المجلس الوطني وإبلاغه رسالة عاجلة الى الحكومة السورية من مضمونها ان العراق قرر التأميم وذلك لكي تستعد سوريا لاتخاذ موقف يتماشى مع الخطوة العراقية ، فكان أن عبر السفير عن "شُكره وتهانيه" [٤٣].

وفي الساعة العاشرة مساءً كانت كل الإجراءات المطلوبة قد نفذت وفي مقر الإذاعة والتلفزيون كان الرئيس أحمد حسن البكر يعلن قرار التأميم الذي صدر برقم (٦٩) في الأول من حزيران ١٩٧٢ [٤٤]،فيما أعلنت الحكومة إنشاء شركة حكومية بأسم **(الشركة العراقية للعمليات النفطية)** والتي كان عملها الأشراف على إدارة شركة نفط العراق المؤممة واستلام الموجودات والوثائق من الأخيرة،كما كلفت لجنة للإشراف على عملية الاستلام وأعلن القانون استعداد الحكومة تعويض الشركة المؤممة بعد حسم نسبة الضرائب والأجور المحلية بالإضافة الى الأضرار التي لحقت بالعراق [٤٥].

وقد جاء في نص البيان ما يأتي ،استناداً الى احكام الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من الدستور المؤقت قرر "مجلس قيادة الثورة" أصدار القانون بتأميم شركة نفط العراق المحدودة والذي تكون من ست عشرة مادة جاء في المادة الأولى منه " **تؤمم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحدد لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتؤول الى الدولة ملكية جميع الاموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة ، ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشأت ومرافق التحري والحفر وأنتاج النفط الخام والغاز والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصفية والتخزين وخطوط الأنابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التي من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغداد بكافة منشأته**

ومعداته" [٤٦].وتقرر ضمن المادة السادسة عشر أن ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذ المفعول اعتبارا من تاريخه في ١٩٧٢/٦/١ [٤٧] ، ومع نفاذه أصبحت الدولة تسيطر على ما نسبته ٦٥% [٤٨] من حصص الشركات المستثمرة والموزعة على النحو الأتي:

ت	أسم الشركة	النسبة المئوية	عائدية الشركة	موقع الامتياز
١	الشركة البريطانية B.B	%٢٣.٧٥	بريطانيا	شركة نفط العراق I.P.C
٢	مجموعة شل (رويال دوتش)	%٢٣,٧٥	هولندا	شركة نفط العراق I.P.C
٣	شركة انماء الشرق الأوسط (ستاندر أوف نيوجرسي) وشركة (أكسون)	%٢٣.٧٥ الحصة مقسمة على الشركتين الأمريكيتين	الولايات المتحدة	شركة نفط العراق I.P.C
٤	شركة أيراب الفرنسية	%٢٣.٧٥	فرنسا	شركة نفط العراق I.P.C
٥	كولبنكيان	٥ %	البرتغال	شركة نفط العراق I.P.C
	المجموع	**١٠٠ %**		

جدول رقم (٢) يبين نسب الشركات في شركة نفط العراق المؤممة ١٩٧٢

أقدمت الحكومة السورية من جانبها أعلان تأميمها للخطوط الناقلة للنفط والعائدة الى شركة نفط العراق (I.P.C) فقد كان قرار العراق من الناحية القانونية يشمل العمليات النفطية بالأضافة الى الخطوط الناقلة للنفط من الحدود العراقية–السورية،وكان جل أهتمام العراق هو قيام الحكومة السورية أن تبادر بتأميم الخط الواقع ضمن حدودها من أجل إبعاد شركة نفط العراق المؤممة عن التأثير وممارسة الضغط [٤٩]،وبالفعل لم تمض سوى ساعات على اعلان قرار التأميم رسمياً في العراق حتى أعلنت الحكومة السورية في اليوم التالي تأميم خط النفط الذي يمر عبر أراضيها ومرافق تحميل النفط في ميناء بانياس على البحر

المتوسط وسنوضح ذلك في مفاوضات الحكومة العراقية مع الحكومة السورية (كما سيمر فيما بعد) [٥٠].

ومن أجل أن تحتفظ الحكومة العراقية بحالة من التوازن الدولي في علاقاتها بما يساعد في اتمام عملية التأميم فأنها أفردت لفرنسا في قرار التأميم وصفاً خاصاً، إذ جاء فيه **(تقديراً لمواقف فرنسا الإيجابية من القضايا العربية المصيرية،ورغبة من الحكومة العراقية في إدامة وتطوير العلاقات الأقتصادية والسياسية معها، وحرصاً منها على حماية المصالح الفرنسية في نفط العمليات المؤممة وبموجب قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ،تعلن الحكومة العراقية عن أستعدادها للدخول في مباحثات مع الجانب الفرنسي إذا ما أبدى رغبتهُ بذلك،خلال فترة مناسبة بهدف الوصول الى صيغة ملائمة تضمن بقاء تلك المصالح وأستمرارها)** [٥١].

وأراد العراق إحداث فجوة في مواقف الدول التي تنتمي إليها الشركات تجاه خطوة التأميم، بل وجعل فرنسا دولة ضاغطة على الأطراف الأخرى للتوصل الى تسوية وطنية وكانت فرنسا هي الدولة المرشحة لهذه المعاملة المتميزة، فالحكومة العراقية أبدت رغبتها في الدخول في مباحثات مع الجانب الفرنسي وفق البيان الذي أصدر في الأول من حزيران [٥٢].

لقد أستثنى قرار الحكومة العراقية فرنسا من النتائج الإقتصادية لعملية التأميم وليس شركة النفط الفرنسية، فلقد وقع التأميم بنسبة ١٠٠% على حصص شركة نفط العراق ولم تستثنِ شركة النفط الفرنسية حين نص القرار بأستعداد الحكومة العراقية للدخول في مباحثات بهدف الوصول الى صيغة ملائمة تضمن بقاء المصالح الفرنسية،أي أن تمنح الحكومة العراقية لفرنسا فرصة للتعاقد على أسترداد نفس حصتها السابقة من النفط العراقي وبنفس الأسعار الأمتيازية ولمدة عشر سنوات [٥٣] ،ولكن هذه المزايا لا تحصل عليها فرنسا بحكم قانون الامتياز كونه ألغي بقانون التأميم بل يمكن أن تحصل فرنسا عليها بمقتضى عقد تجاري متساهل تقدمه الحكومة العراقية تعبيراً في تدعيم العلاقات العراقية – الفرنسية [٥٤].

هذا وقد وجهت الحكومة العراقية واستناداً ألى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين بجلستها المنعقدة في ١٩٧٢/٦/٤ ، بإصدار القرار رقم (٣٧٩) والذي نص على تشكيل لجنة دائمة تسمى **(باللجنة الإقتصادية)** تتكون من وزير المالية ووزير التخطيط ووزير

الإقتصاد بالإضافة الى محافظ البنك المركزي والدكتور فخري قدوري عضو مكتب الشؤون الأقتصادية وتتكفل هذه اللجنة بوضع الدراسات والمقترحات والتوصيات الخاصة بالوضع الإقتصادي بشكل عام بعد عملية التأميم بالأضافة لوضع التوصيات اللازمة تجاه المباحثات المقترحة من قبل الحكومة العراقية مع الحكومة الفرنسية [٥٥] ،من جانبها عدت فرنسا التأميم منسجماً مع المبادئ الدولية ومبدأ سيادة الدولة وعليه درس مجلس الوزراء الفرنسي المقترح العراقي بأهتمام بالغ وقابل السفير العراقي في فرنسا، نعمة النعمة ،في السادس من حزيران رئيس مكتب الشؤون المالية والأقتصادية كابوا (kabuu)،وأفاد الأخير بأن الحكومة الفرنسية قد أطلعت على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ وهي تأسف كون أن المفاوضات مع نفط العراق لم تؤد إلى أتفاق،وبأنها على علم بقرار الحكومة العراقية بشأن ضمان المصالح الفرنسية وستقوم شركة النفط الفرنسية (C.F.P) بالاتصالات الجدية بناءً على ذلك[٥٦] .

وكان ذلك يعني من الناحية العملية أن فرنسا فضلت عدم التجاوب بصورة مباشرة مع المقترح العراقي وارتأت دراسته بصورة معمقة خوفاً على علاقاتها مع بقية الدول ويؤكد هذا الأمر ما نشرته صحيفة لوموند (Lemonde) الفرنسية في مقالها بتاريخ ٩/حزيران والذي جاء في فيه (**أن الحكومة الفرنسية تريثت قبل قبول عرض الحكومة العراقية،ولم تعط جواباً شافياً لها،فالخروج على ارادة الدول الأوربية بهذه الوحدة الإقتصادية خاصة بعد دخول بريطانيا السوق المشتركة مؤخراً وهي اكثر الدول تضرراً،إلا أنه من ناحية أخرى فأن فرنسا تستقبل العرض العراقي وبتأييد الدول الغربية حتى لا يبقى الأتحاد السوفيتي وحده في ميدان الاستثمار في العالم العربي،كما أن فرنسا ومنذ عام ١٩٧٠ كانت المصدر الثالث للعراق والمستورد الثاني للبترول العراقي**) [٥٧].

ونشرت صحيفة نوفيل أوبزرفاتير (Nufil awbizr fayitir) الفرنسية بتاريخ ٦/١٢ حول خلفية التردد الفرنسي من قبول المقترح العراقي مقالاً جاء فيه (**إن الشركة الفرنسية يستحيل عليها ان تخون شركائها في شركة نفط العراق، فهؤلاء الشركاء سبق وأن تضامنوا معها حين أراد العراق في فترة سابقة تأميم حصة فرنسا (أثناء حرب الجزائر) ، كما أن الكارتل الدولي ساند الشركة الفرنسية في الحصار الذي فرض على نفط الصحراء الجزائرية من أجل الحصول على تعويض نافذ، ومن ناحية أخرى فأن شركة النفط الفرنسية**

تشترك مع المساهمين في شركة نفط العراق في العديد من اقطار الشرق الأوسط) [٥٨]،واضاف المقال **(لكن الشركة الفرنسية تحاول الوصول الى تسوية للأمور دون الإساءة لشركائها إذ لا بد من الأفادة من الرصيد الذي قدمه العراق على شكل معاملة تفضيلية بسبب السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط)** [٥٩]،وعلى الرغم من التردد الفرنسي،فأن وفداً عراقياً رفيعاً توجه بعد أسبوعين من قرار تأميم النفط الى باريس بدعوة من رئيس الوزراء جـاك شابان دالماس (Jak shaban Dalmas) [٦٠]وضم الوفد بالأضافة الى نائب رئيس الجمهورية كل من وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي ووزير النفط سعدون حمادي ووزير التخطيط جواد هاشم بالإضافة إلى فخري قدوري عضو مكتب الشؤون الاقتصادية وعدنان الحمداني سكرتير لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الأتفاقيات [٦١]، وفي اليوم التالي اي الخامس عشر من حزيران توجه نائب رئيس الجمهورية لمقابلة الرئيس الفرنسي جورج بو مبيدو (Jurj Bwmbydw) [٦٢] وأتفق الجانبان على عقد مباحثات ثنائية،تمت بأجواء هادئة وطبيعية وتميزت بالشفافية، وفي الثامن عشر من حزيران أي قبل يوم من أختتام زيارة الوفد العراقي صدر بيانٌ مشتركٌ تناول أبرز نتائج الزيارة فضلاً عن توقيع اتفاقية نصت المادة الأولى على موافقة الحكومة العراقية على تزويد فرنسا بكميات من النفط الخام من حقول كركوك تعادل حصتها السابقة التي كانت تحصل عليها قبل التأميم، كما نصت المادة الثانية على تعهد فرنسا بتقديم المساعدة الى العراق في الناحية التقنية والتنموية لتطوير وتوسيع وأنجاز مشاريع جديدة في مناطق نفطية صناعية بشروط ملائمة تحدد بالأتفاق بين الجانبين [٦٣].

أنتهت زيارة الوفد العراقي في التاسع عشر من حزيران ١٩٧٢ وأصبحت فرنسا بعد هذه الزيارة، أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي وساهمت في توطيد العلاقة بين الجانبين على مختلف الأصعدة،لاسيما وان العراق كان يحاول خلق نوع من التوازن في علاقاته مع المعسكرين الشرقي والغربي مع التأكيد على حاجته الى دعم غربي تتزعمه فرنسا [٦٤].

الخاتمة

لقد ارادت السلطة التي حكمت العراق عام ١٩٦٨ وفي ظل عدم استقرار داخلي ورفض محلي واقليمي لها وللأيديولوجية التي تحملها، القيام بعمل من شانه ان يحقق لها أهدافاً عدة

من بينها دفع الداخل العراقي للأصطفاف في جهة موحدة ولو ظاهرياً سواء على المستوى السياسي او العسكري، فعلى المستوى الأول نحقق لها ذلك ولو جزئياً عبر عقدها ما اسمته ميثاق العمل الوطني والجبهة الوطنية ، على الرغم من تحفظ بعض القوى السياسية عليه وفي مقدمتها الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي دخله مرغما عبر ضغوط سوفيتية خارجية وأخرى داخلية ذاتية، وعسكريا عبر محاولة القضاء على الاضطرابات التي شهدتها القوات المسلحة العراقية نتيجة كثرة التغيرات السياسية والعسكرية منذ عام ١٩٦٣، فزرع فكرة امكانية قيام الدول الراعية للشركات النفطية بالتدخل عسكرياً في العراق دفع القيادات العليا في الجيش لتجاوز تلك الاضطرابات والوقوف خلف السلطة.

ومع ان عملية تأميم النفط بحد ذاتها تُعد أنجازاً عملياً مهماً ، لأنها أنهت تحكم الشركات العالمية بمورد مهم من موارد الثروة في العراق، إلا أنها مكنت في الوقت نفسه الحكومة العراقية من الحصول على موارد وقدرة أكبر للتحكم في هذا القطاع ومن ثم توظيفه لترسيخ حكمها في البلد كما حدث حين تم تخصيص حصص بأكملها تودع في البنوك العالمية بحساب خاص بالحزب الحاكم.

إضافة لذلك فأن حصول السلطة في العراق على مردودات مالية كبيرة مكنها من إعادة رسم علاقاتها الأقليمية او العالمية وفق اسس جديدة تتماشى وايدولوجيتها الفكرية وعقيدتها الراديكالية.

الهوامش:

(١) للأطلاع على المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركان النفطية الاجنبية يُنظر: ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية (المفاوضات والتأميم، النص الكامل لمحاظر المفاوضات مع شركات النفط)، منشورات دار الثورة، بغداد،١٩٧٢

(٢) عادل حسين، النفط من خلال الثورة ، دراسة التجربة العراقية ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص١٢٤.

(٣) ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات عام ١٩٧٢، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية العراقية برقم د/٦/٢٣١ في ٢٢ حزيران ١٩٧٢ الوثيقة رقم (١٠٢).

(٤) لمعرفة نص البيان يُنظر: صحيفة الجمهورية (التحذير النهائي لشركات النفط) ، العدد ١٣٨٨ في ١٨ ايار ١٩٧٢؛ مجلة النفط والتنمية، العدد التاسع، حزيران، ١٩٧٧، ص١٧.

(٥) صحيفة الثورة، العدد ١١٤١ في ١٨ ايار ١٩٧٢.

(٦) صحيفة الجمهورية، العدد ١٣٩٣ في ٢٣ ايار ١٩٧٢.

(٧) مرتضى سعيد عبد الباقي : من مواليد حديثة، من عائلة بسيطة أكمل تعليمه الأبتدائي والثانوي فيها ثم أنتقل الى بغداد وهناك أنضم الى حزب البعث وأصبح أحد كوادره المهمة لاسيما بعد انقلاب ١٩٦٨ أذ اصبح وزيراً للأقتصاد ومن ثم وزيراً للخارجية، ترأس مفاوضات النفط عام ١٩٧٢ مع الشركات الأجنبية والتي أنتهت بتأميم النفط العراقي، مارس مسؤولياته الوزارية والحزبية كقائد مما أثار حفيظة نائب رئيس الجمهورية الذي بادر الى ارساله سفيراً في أكثر من عاصمة، وفي أخر المطاف أستدعاه الى مؤتمر السفراء في بغداد وتحول هذا المؤتمر بما يعرف مصيدة الفئران أذ أقتيد مرتضى الحديثي الى السجن محكوماً بخمسة عشر سنة في أب ١٩٧٩ ثم توفي في السجن وسلمت جثته الى زوجته في ١٩٨١، يُنظر: حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، روح الأمين للنشر ، د.م، ١٩٩٠،ص١٩٠-١٩١.

(٨) نقلاً عن: ملف المعركة مع الأحتكارات النفطية، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٩) أشار رئيس الوفد العراقي (مرتضى سعيد) على وفد الشركات أن يقدم عرضاً يتضمن التعويضات عن أحتياطي النفط في الأراضي العراقية الذي هو ملك للدولة والشعب ، على أن يقدم هذا العرض إذا وافقت عليه قبل الساعة الحادية عشر من يوم ٣١/ايار ١٩٧٢ وليس بعدها، يُنظر: عبد الواحد فهمي المحامي، مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، كركوك، ١٩٧٣ ، ص٢٤-٢٥.

(١٠) حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٧.

(١١) حافظ النكمجي،الاستقلال الاقتصادي والتأميم،مجلة النفط والعالم،العدد السابع،السنة الأولى،آب١٩٧٣، ص٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص٤.

(١٣) محمد جابر حسن، تأميم النفط العراق " مضامينه وافاقه المستقبلية" ، مجلة النفط والعالم، العدد ٤٥ ، حزيران ١٩٧٧،ص١٩.

(١٤) فيما يتعلق بمسألة التعويضات يُنظر:- محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، القاهرة، د.ت ، ص٢٨٨؛محمد مغربي ، التأميم والتعويض، مجلة نفط العرب، العدد ٦، آذار ١٩٧٢، ص٥-٧؛ أندريا جانسودنيا ، مشكلة الشرعية الدولية للتعويض ، بحث مقدم الى ندوة قوانين البترول وسيادة الدول المنتجة المنعقدة في الجزائر ٢٠-٢٢ تشرين الأول ١٩٧١.

(١٥) علي صادق ابو هيف، القانون الدولي، دار المعارف، الأسكندرية، د:ت ، ص١٢٠؛ سيروب استيبانيان، سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، مجلة النفط والتنمية، العدد الرابع، كانون الثاني ١٩٧٦،ص١٨.

(١٦) نقلاً عن:عبد العزيز محسن سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٦٠.

(17) Anthony Sampson, Seven sister, The great Companics and the world, London ,1975, p.167.

(١٨) محمد مصدق: هو محمد بن دايت الله بن ميزره حسين كاظم، ولد في قرية احمد اباد من توابع طهران في ١٦ حزيران ١٨٧٨، ينمتي الى عائلة مرموقة من اصول بختيارية، حصل على الماجستير في القانون الدولي من معهد الدراسات السياسية في باريس ثم الدكتوراه في القانون من جامعة نيوشاتيل في سويسرا، بدأ حياته السياسية مع الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩٠٧، وأُنتخب عام ١٩٠٦ نائباً عن اصفهان في البرلمان الجديد الذي سُمي (مجلس ايران) وهو في سن الرابعة والعشرية، تسلم قيادة الجبهة الوطنية (جبهة ملي إيران) عام ١٩٥٥، وفي ايار ١٩٥١ تسلم رئاسة الوزراء وقام بتأميم النفط في ايران إلا انه استقال من منصبه بعد انقلاب عسكري بزعامة فضل الله زاهدي في ١٩ آب ١٩٥٣ وبمساعدة الـ (CIA) والمخابرات البريطانية (M16) في عملية مشتركة سميت بعملية اجاكس، وسجن لمدة ٣ سنوات ثم أُطلقَ سراحه الا انه بقي رهن الاقامة الجبرية حتى وفاته في ٥ اذار ١٩٦٧، يُنظر: ثامر مكي علي، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

(١٩) محسن عليوي سلمان ، تأميم النفط العراقي، المبررات والنتائج، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، ١٩٧٣، ص١٦.

(٢٠) كمال هاني، تأميم العراق مرحلة جديدة في الصراع ضد الأحتكارات العالمية، مجلة النفط والتنمية، العدد السابع، تموز ١٩٧٣، ص٨٤.

(٢١) نقلاً عن :جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠)، دار الساقي للطباعة والنشر ، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٤٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص١٤٧.

(23) Ghanim Anaz, Iraq oil and Gas industry in the Twentieth century, London, 2012,p.233.

(24) David A.styan , Franco – Iraqi relations and fifth Republic foreign policy ," 1958-1990", phd international velation, London school of economic,1999,p.141.

(25) Dersa .L. Agerie en debat, Luttes et developunet ,paris,1981,p.101.

(26) Lamême source,p.102

(٢٧) المقال الأفتتاحي (الأول من حزيران يوم أنتصار الشعب على الشركات الأحتكارية)، جريدة الثورة، العدد ١١٥٦ في ١٩٧٢/٦/١.

(٢٨) عادل حسين، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٢٩) بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، تعريب خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص١٠٣.

(٣٠) الثورة ومعارك التأميم والنصر، مجلة النفط والتنمية ، السنة الثامنة ، العدد الرابع، ١٩٨٣، ص٧.

(٣١) عدنان حسين ، الأستراتيجية والتخطيط في معركتنا ضد الأحتكارات، مجلة النفط والعالم، العدد٢٦، حزيران ١٩٧٥، ص١٠.

(32) Edith and E.f penrose , Iraq international relations a national Development, London, 1988,p.224.

(٣٣) فاضل الجلبي: خبير نفطي عراقي ولد في بغداد عام ١٩٢٩ في الكاظمية وبعدها انتقل الى عقد التكارتة في جانب الكرخ، ينتمي الى قبيلة طي في شمال العراق في ديار بكر، حصل على شهادة الدكتوراه بأمتياز من جامعة باريس عام ١٩٦٢ عن صناعة النفط العالمية، شغل مناصب متعددة في مواضيع النفط والمالية والأقتصاد ، عضو مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية وعضو مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، شغل منصب المدير التنفيذي لمركز دراسات الطاقة العالمي المؤسس من قبل الشيخ أحمد زكي اليماني لمدة ٢٢ عام قبل تقاعده عام ٢٠١١، للمزيد يُنظر: فاضل الجلبي، النفط بين السياسات والأوهام (القصة الحقيقية للأوبك)، ت . عطا عبد الوهاب،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠١٣،ص١٠٨-١٠٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١١٠-١١١.

(36) Chanim Anaz, op.cit, p.236.

(٣٧) (وهو غير طارق عزيز الذي كان وزيراً للخارجية) نقلاً عن:جواد هاشم،المصدر السابق،ص١٤٧.

(38) Adil husein, Iraq the Eternal fire,1972 Iraq oil Nationalization in perspective , London , 1981,p.161.

(39) Chanim Anaz, op.cit, p.237.

(40) Ibid , op.cit,238.

(٤١) صلاح الدين الشيخلي، تأميم النفط وعلاقته بالتنمية القومية، وزارة النفط ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ٥٤ .

(٤٢) عادل حسين، المصدر السابق، ١٦٣.

(٤٣) فاضل الجلبي، المصدر السابق، ص١١٠.

(٤٤) النفط في العراق من الأمتيازات الى الأستثمار الوطني المباشر ١٩١٢-١٩٧٢، منشورات مكتب الأعلام، شركة النفط الوطنية العراقية، دار النجوم، بغداد ، ١٩٧٣، ص٢٥.

(٤٥) المفاوضات والتأميم، ملف المعركة الإحتكارية النفطية، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٤٦) الجمهورية العراقية (النفط والمعادن في العراق) كتاب سنوي تصدره وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية العراقية ، ١٩٧٣، ص٨؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢١٤٦ في ١٩٧٢/٦/١ ، ص ٥-٨ ..

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٠.

(٤٨) جريدة الثورة، العدد ١١٥٦ في ٢ حزيران ١٩٧٢، همام عبد الغني، أفاق تجربة التأميم الرائدة في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٠، ص١٠.

(٤٩) فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ عام في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص١٢٩.

(٥٠) صحيفة الثورة ، العدد ١١٥٦ في ٢ حزيران ١٩٧٢.

(٥١) جواد هاشم ، المصدر السابق، ص١٦٦.

(52) David A.styan, op.cit.p.141-142

(53) The New Yourk times, june,11,1972.

(54) David A.styan, ,op.cit, p.143

(55) Dersa .L. Agerie en debat, précédent source,p.110.

(٥٦) كانت فرنسا تأخذ من نفط العراق (١٢ مليون طن) مقابل نصيبها في رأسمال الشركة، وهي ٢٣,٧٥% للمزيد حول تفاصيل هذا الموضوع يُنظر: جريدة الأهرام، القاهرة ، ٢٣ حزيران ١٩٧٢؛ David A styan, op.cit, p.145.

(٥٧) وكالة الانباء العراقية، وسنرمز له فيما بعد و.أ.ع ، شؤون النفط في ١٩٧٢/٦/١١، نقلاً عن صحيفة لوموند الفرنسية في ١٩٧٢/٦/٩؛ ولكن ذلك الامر لم يكن يعني ان الشركات الغربية المالكة لشركة الـ (I.P.C) لم تعط لفرنسا الضوء الاخضر للدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية من اجل تأمين التعويضات وتحجيم الخسائر. يُنظر : The Washington post,june,14,1972

(٥٨) و.أ.ع ، شؤون النفط ، في ١٩٧٢/٦/١٣، نقلا عن صحيفة ادبزفاتير في ١٩٧٢/٦/١٢.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) جاك شابان دالماس: ولد في ٧ اذار ١٩١٥ في باريس ودرس القانون والسياسة ، عمل في الخدمة العسكرية بعد تخرجه ثم عمل صحفياً لفترة قصيرة، وفي عام ١٩٤١ عمل في وزارة الانتاج الصناعي للنظام الفيشي، شغل منصب رئيس بلدية بورد في عام ١٩٤٧ وانضم عام ١٩٥٤ الى حكومة بيار منديس فرانس كوزير للاشغال العمومية ، شغل منصب رئيس الوزراء لفترة ١٩٦٩/٦/٢٠ لغاية ١٩٧٢/٧/٦ ، توفي في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠، يُنظر https//: ar.m.wikipedia.org .

(٦١) لمعرفة تفاصيل الزيارة يُنظر: ملفات وزارة الخارجية العراقية/ ملفات عام ١٩٧٢، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية، رقم٢٩٩/١/٥ في ١٩٧٢/٦/٢٧. .

(٦٢) جورج بومبيدو: ولد في مونتوديف (كانتال) في وسط فرنسا في ٥/تموز ١٩١١ ، عمل مدرساً ثم موظف في مصرف جي دي روتشيلد اخوان عام ١٩٥٣، ووصل الى منصب مدير المصرف في عام ١٩٥٦ وبقي في هذا المنصب حتى ١٩٦٢، ثم شغل منصب رئيس الوزراء في نيسان من نفس العام أبان حكم شارل ديغول، ثم اعلن ترشحه للرئاسة وفاز بها في ١٩/حزيران ١٩٦٩ وأستمر حتى وفاته في ٢ نيسان ١٩٧٤ . يُنظر: www.marefa.org .

(63) David Astyan, op.cit, p.147.

(٦٤) عدنان حسين ، الحوار العربي الأوربي والأسس السليمة لبناء العلاقات الأقتصادية والدولية، مجلة النفط والعالم ، العدد ٣٤، حزيران ١٩٧٦.